

وان وجد يداه ايضا لكن في الباقي من فرضه كما ذكر في  
الفرعين العنقانية وصوره المولى المولات تخص بمول النسب  
فان كثر نسبت مولا في شئ اذا مدت وتعمل على اجنبت  
وقال آخر قبلت فعدنا يصح هذا العقد ويصير القابل  
وارثا عاقله نسبا على مولا المولاة واذا كان آخر نصا  
بمولا النسب وقال المولى في ذلك وقوله وراث كل واحد منهما  
صاحبه وقيل عند المولى ان يرجع عن عقد المولات لا يملك  
مولاة ولو ان ابراهيم النخعي يقول ان اسم القبول يبرهن جليل  
ثم لا يصح قال في النسخة الشريفة ان المولى لا يملكه على يده  
شرطا في صحة عقد المولات وانما ذكر فيه على سبيل الامارة  
وكان الشعبي يقول لا يملك المولاة المضافة وبها اخذنا  
وهو مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومذهبنا عليه  
وابن مسعود رضي عنهم واما آخره مولى المولاة عزه في الاصل  
لغيرهم ثم القدر بالنسب على غير محبت يثبت في الاجارة  
من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره يعني ان هذا المقر يوافق  
في اقراره عن مولى المولات ومقدم على المولى بجميع امواله  
اذا عتق غير شهود ثلثة الاول ان يكون الاقرار بنسب مولا المقر

متضمنة لاقراره بنسبه على غيره كما اذا اقر بمولا النسب  
بان اخوه فانه يتضمن اقراره على غيره بانده الشاغل ان يكون  
ذلك الاقرار بحيث لم يثبت بنسبه من ذلك الغير كما اذا اقر بمولا  
ابوه في هذا النسب لما ذكر ان موت المقر على اقراره ومولا  
القرير يظاهرة اما الاول فانه اقراره بمولا النسب عند الاقرار  
تحويله على غيره واشتق على شرطه صحة اوجب ثبوت  
منه وان اقر بمولا غير مولا النسب كما ان يقر له بانده  
واما الثاني فانه اذا صدق مدعيه في ذلك النسب ثبت اقراره  
على اقره ولو عارضه من غير مولا النسب وكان الجليل خالفه وكذا  
لما اذا اقر بانده وصدقته في ذلك جده فانه يكون عماله  
صنعهما فيما مضى وكان وامت الثالث فانه اذا اقر بمولا  
عز ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت اقراره اصدقه  
واذا اجتمعت هذه الصفات والمقر له صار عدونا وانما في الاجارة  
المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة لا يقر بانده  
النسب واستحقاق المال لا يثبت لكن اقراره بالنسب باطل  
بكل نسب على غيره ولا اقراره على الغير دعوى فانه تسعير في اقراره  
بما لا يصح كما انه لا يعتد به في غيره اذا اقر له بانده معروف

مفتي